# اقتصاد

مدير مركز بحوث الطاقة لـ«الوطن»:

## توجه لمنع استيراد أجهزة الإنارة التقليدية لدعم الاعتماد على اللدّات

قصي أحمد المحمد

كشف مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء يونس علي لـ«الوطن» عن توجّه جديد لإصدار تشريع فني ومواصفات خاصة لعملية استيراد أجهزة الإنارة إلى سورية، ليكون ذلك ضابطاً يسهم في الحد من إدخال أجهزة الإنارة التقليدية والاعتماد على الأجهزة التي تعتمد على العناصر المشعة «اللدات».

وبيّن أن ذلك يأتي بالتزامن مع التوجه العالمي نحو الاعتماد على تقنية اللدّ الضوئي كونها عملياً توفر ما يقرب ٧٠ بالمئة من الطاقة المستخدمة للإنارة، مشيراً إلى أنه تم إصدار توصية خاصة من المركز الوطني لبحوث الطاقة تستهدف جميع المستهلكين للاعتماد عليها ما يسهم في تخفيض استهلاك الإنارة.

وأوضح أن هذا الإجراء «الاعتماد على اللدات»، يمكن أن يساعد توجه وزارة الكهرباء حالياً اليوم للحد من الهدر الكبير في الطاقة، بمختلف المجالات.

ولفت مدير المركز إلى أنه بناءً على قانون (معايير استهلاك الطاقة الكهربائية بالتجهيزات الكهربائية) رقم ١٨ الصادر عام ٢٠٠٨ وبالتنسيق مع هيئة المواصفات والمقاييس السورية، تم إصدار اللصاقة السورية للتجهيزات المنزلية الرئيسة من قبل المركز لعدد من التجهيزات وهي البرادات والغسالة والمجمدات والمكيف وأجهزة الإنارة، موضحاً أن ذلك يعود لكون هذه الأدوات تشكل مصدر استهلاك الطاقة الأول لجميع المنازل، لافتاً إلى أن المركز بدأ بتطبيق البرنامج الوطني للصاقة الطاقية منذ ٢٠١٥، وبالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

وأشار إلى أنه تم وضع آلية محددة لتطبيق البرنامج تتضمن قيام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لدى منح إجازات استيراد لأي تجهيزات؛ أن يتم تحويل المعاملة للمركز الوطني لبحوث الطاقة، مرفقاً بجميع البيانات الفنية الخاصة بها، بالإضافة إلى تقرير اختبار خاص من مركز الاختبارات والأبحاث الصناعية للتجهيزات يوضح معدل استهلاك الكهرباء لكل جهاز ليصار منح اللصاقة وفقاً لذلك، موضحاً أنه تم تشكيل لجنة مختصة في المركز، مهمتها دراسة وتدقيق هذه الطلبات وبناء على المواصفة السورية للصاقة الطاقية يتم منح الجهاز الكهربائي اللصاقة والتي يتم من خلالها تحديد مستوى الاستهلاك بناء على الفحوصات

> الاعتماد على اللدّات يوفر ٧٠ بالمئة من كهرباء الإنارة

التي يتم إجراؤها.

ولفت إلى أنه خلال العام الفائت (٢٠١٨) وافق المركز الوطني لبحوث الطاقة على استيراد ١٦١ إجازة استيراد للتجهيزات الكهربائية المنزلية، مبيناً أنه تم رفض ١٨ إجازة أيضاً لكونها مخالفة للشروط المطلوبة.

وأوضح أن المركز معني أيضاً بمتابعة التجهيزات بعد تخليصها جمركياً في السوق، وذلك بالتعاون مع التموين، ما يمكن من سحب عينات عشوائية ليتم فحصها بعد الرجوع إلى بيانات المركز للتأكد دخولها بطرق نظامية ومدى مطابقتها للمواصفات الموجودة على اللصاقات المتحفظ بها بالمركز.

وأشار إلى أنه تم الطلب من مديرية الجمارك التأكد من وجود اللصاقة أثناء عملية التخليص الجمركي للتجهيزات، لأنه بحسب القانون؛ يجب أن يقوم المستورد بوضع اللصاقة بمكان على الجهاز ظاهر للزبون، وكل ما يخالف ذلك يفرض غرامات مالية على التاجر.

ولفت مدير المركز إلى أن نهاية العام ٢٠١٨ تم تأمين مخبر خاص بأجهزة الإنارة، حيث يمكن اختبار أجهزة الإنارة ليتم تصدير تقرير خاص بها، يتم على أساسه منح اللصاقة، مؤكداً أنه خلال المرحلة المقبلة سيتم تأمين بنية تحتية مخبرية تعطي للمركز إمكانية لاختبار جميع التجهيزات الكهربائية من ناحية توفيرها للطاقة، مبيناً أن ذلك يساعد المركز على اختبار العينات بداخله دون الاعتماد على مخابر أو تقارير الاختبار لمراكز أخرى، لكون المركز يتجه نحو اختبارات ملموسة وليس على الورق، موضحاً أن المخابر الممكنة خلال الفترة القادمة ستكون للغسالات والبرادات والمكيفات ومخابر العزل.

مجموعة عمل لدراسة ملف التأمين الصحي بـ٦٠ يوماً

# موظفون أجروا عمليات قثطرة وشبكة قلبية وعمليات ولادة وهم على رأس عملهم!

> ٢,٨ مليار ليرة خسارات مقدّرة في العام ٢٠١٨ بفعل حالات سوء الاستخدام

> العش لـ«الوطن»: الحل في تطبيق السجل الصحي الإلكتروني

عبد الهادي شباط

يبدو أن ملف التأمين الصحي يتصدر اهتمامات الحكومة مجدداً، مع توجيهات بضرورة الاهتمام بهذا الملف، ومنحه المزيد من الدعم، للحفاظ على الخدمات الصحية التي يتلقاها نحو ٨٠٠ ألف مؤمن لهم في الجهات العامة.

ولكن، ما الإجراءات العملية التي اتخذتها الحكومة لمتابعة هذا الملف وتطويره؟ خاصة وأن التأمين الصحي ليس بأحسن أحواله، إذ يشتكي جلّ المؤمن لهم من سوء الخدمات المقدمة وسوء المعاملة من بعض مزودي الخدمة، وخاصة بعض الأطباء.

تابعت «الوطن» هذا الملف مع رئيس هيئة الإشراف على التأمين سامر العش الذي اكتفى بالتصريح أنه تم تشكيل مجموعة عمل خاصة بالتأمين الصحي مهمتها وضع رؤية وهيكلية تنظيمية جديدة للمشروع الوطني للتأمين الصحي برئاسة وزير المالية مدة عملها ٦٠ يوماً.

وبما أن ظاهرة سوء الاستخدام تمثل أكثر الثغرات خطورة في ملف التأمين الصحي، فقد حصلت «الوطن» على بعض التقديرات في هذا الاتجاه تفيد أن نسب سوء الاستخدام تقترب من ٢٠٪، وهذا يعني أنه بحسب بيانات هيئة الإشراف على التأمين التي تفيد بأن إجمالي أقساط التأمين الصحي في العام ٢٠١٨ وصلت لحدود ١٤ مليار ليرة؛ فإن معدل الهدر بسبب حالات سوء الاستخدام يكون بحدود ٢,٨ مليار ليرة.

وهو ما يحفز على التساؤل بما أنه لدينا ما يقارب ٣ مليارات ليرة خسارة شبه محققة سنوياً في ملف التأمين الصحي سببها ظاهرة سوء الاستخدام، ألا تكفي هذه القيم العالية من الخسارات لتأسيس برامج ومنظومات عمل تمثل حلولاً مهمة لحالات سوء الاستخدام.

العشّ اعتبر في حديثه «الهاتفي» أن الحلّ لظاهرة سوء الاستخدام ستكون عبر السجل الصحي الإلكتروني، من دون تقديم أي توضيحات حول هذا السجل وآلية عمله وما هو المقصود منه.

وفي أمثلة على حالات سوء الاستخدام تابعت «الوطن» ما دار أمس في ندوة في هيئة الإشراف على التأمين المخصصة لبحث ظاهرة سوء الاستخدام، إذ أكد أحد العاملين في التأمين الصحي خلال الندوة أن بعض الحالات التي تمت متابعتها والتحقيق في مصداقيتها هي أن مؤمناً له احتاج لعمل قثطرة في أحد المشافي وبعد المتابعة تبين أن المريض كان على رأس عمله في نفس اليوم الذي كان يفترض أنه في المشفى لتركيب القثطرة، وأكثر من ذلك، مؤمن له على رأس عمله في اليوم نفسه الذي تم تصدير بوليصة تفيد أنه ركب شبكة قلبية في أحد المشافي، مثال آخر؛ إحالة من مشفى تفيد بإجراء عملية ولادة لإحدى العاملات في جهة عامة، في حين تبين أنها كانت أيضاً على رأس عملها ولم تحصل على أي إجازة في هذا الخصوص.

بينما أفاد العش أنه في العام ٢٠١٨ تم تخديم نحو ٣,٨ ملايين حالة صحية شملت مختلف الخدمات الصحية من مخبر وطبيب وصيدلية وأشعة وغيرها، وفي حال قياس عدد هذه الحالات التي تم تخديمها مع إجمالي عدد سكان البلد نجد أنها تعادل نحو ٢٠٪ من عدد السكان وهي نسبة عالية وتشير لمدى حجم الخدمات التي يقدمها ملف التأمين الصحي.

بينما علق مدير يعمل في قطاع التأمين الصحي بأن هذا يشير لحالة من عدم التوازن والإسراف، خاصة لدى مقارنته مع عدد المؤمن لهم والذي لا يتجاوز ٨٠٠ ألف مؤمن له، واعتبر أحد العاملين في التأمين الصحي أن من أهم المشكلات التي تواجه تحسين خدمات مزودي الخدمة خاصة الطبيب هو عدم التوازن في قيمة المعاينة التي يحصل عليها من شركة التأمين في حال كان متعاقداً، والتي لا تتعدى ١٥٠٠ ليرة في أحسن أحوالها وفق التعرفة المعمول بها، في حين بات الكثير من الأطباء يتقاضون معاينات تصل إلى ٥ آلاف ليرة، وهو ما يدفع الطبيب لعدم الاهتمام بالمريض المؤمن له.


## السادة مساهمي بنك البركة سورية المحترمين

إشارة إلى انتهاء ولاية مجلس إدارة بنك البركة – سورية وإلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١/./١١٨٦ تاريخ ٢٠١١/٦/١ والتعميم رقم ١٦١/٦٨٩ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣ المتضمنين الإجراءات الواجب اتباعها لدى الترشح لعضوية مجلس الإدارة وإلى أحكام المادة ١٣٩ ومابعدها من قانون الشركات رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ، فإن مجلس إدارة بنك البركة سورية يسره دعوة من يرغب من المساهمين ويتمتع بشروط عضوية مجلس الإدارة ، إلى تقديم طلب الترشيح في مقر الإدارة العامة لبنك البركة سورية الكائن في دمشق شارع عبد الرحمن الشهبندر - بناء رقم (١)، وخلال ساعات الدوام الرسمي للبنك وفقاً لنموذج الترشح ومرفقاته وسيغلق باب الترشيح في نهاية الدوام الرسمي لليوم الخامس عشر اعتبارا من تاريخ هذا الإعلان.

علماً أنه يحق للمساهم الذي يحمل أسهم أقل من نصاب العضوية بتاريخ تقديم الطلب ، الترشح لعضوية المجلس على أن يستكمل نصاب أسهم العضوية البالغ ٢٥٠,٠٠٠ سهم خلال ثلاثون يوماً من تاريخ الانتخاب لعضوية المجلس.

**وعلى كل مساهم أن يرفق الوثائق التالية مع استمارة الترشيح:**

١. صورة عن الهوية الشخصية أو جواز السفر إذا كان أجنبياً.

٢. صورة شمسية عدد واحد.

٣. خلاصة السجل العدلي من بلد الإقامة الأصلي للمرشح (أو البلد الذي يتبع له بجنسيته)، لم يمض على استخراجها ثلاثة أشهر.

٤. وثيقة غير عامل لم يمض على استخراجها ثلاثة أشهر إذا كان المرشح من الجنسية السورية (سواء كان مرشحاً بشخصه الطبيعي أو ممثلا عن شخص اعتباري) إلا إذا المرشح ممثلاً لإحدى الجهات العامة المساهمة في المصرف في حال وجودها.
أو تصريح من صاحب العلاقة مؤرخ و موقع من قبله (ومصادقاً عليها من رئيس مجلس الإدارة) و ممهوراً بخاتم المصرف على كافة صفحاته بكونه من غير العاملين في الدولة إذا كان أجنبيا.

٥. صورة عن المؤهل/المؤهلات العلمية للمرشح، (ممهورة بخاتم المصرف إذا كانت صورة عادية).

٦. بيان مفصل باللغة العربية يتضمن السيرة الذاتية للمرشح يوضح المؤهلات العملية والخبرات العملية في المرشح لاسيما في المجال المصرفي والمالي والتجاري، مؤرخة وموقعة من قبل صاحب العلاقة و ممهورة بخاتم المصرف على كل صفحة من صفحاتها.

٧. تصريح مؤرخ وموقع و مختوم من الشخص الاعتباري المرشح يبين فيه اسم الشخص/ الأشخاص الطبيعيين الذين يسميهم لتمثيله في مجلس إدارة المصرف وعددهم.

٨. صورة مصدقة بتاريخ حديث عن السجل التجاري للمرشح إذا كان شخصاً اعتبارياً، أو للشخص الطبيعي إذا كان تاجراً، أو صك الإحداث إذا كانت جهة عامة.

**مجلس الإدارة**

شركاء في الإنجاز

البركة

مركز الاتصالات 9525-011
www.albaraka.com.sy


النداف لـ«السورية للتجارة»:

# استجرار الفروج واللحمة من المربين مباشرة

علي محمود سليمان

دعا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف إدارة المؤسسة السورية للتجارة إلى أن تقوم بدور فاعل وإيجابي بتأمين وتوفير مادتي الفروج واللحمة في صالاتها ومنافذ بيعها وبأسعار مناسبة.

وشدد خلال اجتماعه أمس مع مديرين في الوزارة على أن تقوم السورية للتجارة باستجرار مادتي الفروج واللحمة من المربين والمنتجين مباشرة اختصاراً لحلقات الوساطة وبما يساهم في تخفيف نفقات الإنتاج مما يعود بالنفع على المربين والمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ويضمن تنشيط عجلة تربية الدواجن واللحوم واستقرار الأسواق، مطالباً البدء بوضع إستراتيجية عمل واضحة تضمن توفر هاتين المادتين واستقرار السوق وزيادة شريحة الموردين والتوسع في عدد صالات البيع.

وفي هذا السياق صرّح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأنه لدى المؤسسة خمس صالات تبيع الفروج واللحمة في دمشق فقط، وستعمل المؤسسة على زيادة عدد الصالات في دمشق من خلال افتتاح صالات جديدة لبيع اللحوم، وفي المرحلة الثانية سيتم العمل على نقل التجربة لباقي المحافظات كحمص واللاذقية وحماة.

ولفت إلى أن التجربة لاقت نجاحاً في الصالات الخمس من خلال تحقيق معادلة الوصول إلى السعر المنخفض وبالجودة المناسبة، حيث وصل فرق السعر إلى نحو ألف ليرة سورية بالنسبة للحوم الحمراء وقد شهدت هذه الصالات إقبالاً جيداً من المواطنين وأصبح لديها زبائنها الخاصة، وبالنسبة للفروج فإن الفرق لم يكن كبيراً وذلك نتيجة الارتفاع الأخير الذي طال أسعار الفروج بشكل عام في سورية.

وبين أنه لدى المؤسسة إمكانية للتدخل بأكثر من طريقة في المرحلة القادمة حيث لديها مسلخ في حماة يمكن استخدامه بطاقته الإنتاجية القصوى والتوزيع لباقي المحافظات من خلال السيارات المبردة التي تمتلكها المؤسسة، مع الإشارة إلى أن أسعار اللحوم في حماة تكون عادة أرخص من باقي المحافظات كونها محافظة مصدرة للحوم.

ولفت إلى أن تعميم التجربة سيكون بالسرعة القصوى وذلك ضمن خطة سيتم وضعها للتدخل في أكثر من محافظة، مما ينتج عنها إحداث تأثير نوعي وإيجابي في الأسعار لناحية المنافسة بالأسعار وتأمين المادة من الفروج واللحوم للمواطنين بجودة عالية وأسعار مناسبة.

ومن جهة أخرى أوضح مدير السورية للتجارة أن قرارات التغيير الأخيرة التي طالت ١١ مديراً في مفاصل المؤسسة كانت ضمن خطة إعادة تقويم عمل المؤسسة وضخ الدماء الجديدة فيها، من خلال إجراء تقييم لعمل المديرين سواء في الإدارة المركزية أم في فروع المحافظات، وذلك لتطوير عمل المؤسسة وزيادة نشاطها في الأسواق وضمن رؤية الحكومة للتدخل الإيجابي.

هذا وحضر الاجتماع معاون الوزير جمال الدين شعيب والمدير العام للسورية للتجارة أحمد نجم، ومديرو المواد والأمن الغذائي وحماية المستهلك والأسعار والشؤون الاقتصادية في الوزارة.

# بنك البركة سورية واتحاد المصدرين السوري يوقعان اتفاقية تعاون

وقع كل من الأستاذ محمد عبد الله حلبي الرئيس التنفيذي لبنك البركة سورية والأستاذ محمد السواح رئيس مجلس إدارة اتحاد المصدرين السوري اتفاقية تعاون تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية مميزة للمصدرين.

وصرح السيد حلبي: «إن من شأن هذه الاتفاقيات أن تساهم في توسيع قاعدة العمل وتمكين المنتج المحلي القادر على المنافسة العالمية في الجودة والسعر من الوصول للأسواق العربية والعالمية، من خلال المساهمة في رفع حجم الصادرات وزيادة في فرص العمل».

وصرح السيد السواح: «تعد الاتفاقية نواة لإحداث بنك لتمويل الصادرات والذي هو موجود في كل بلد تهتم بصادراتها، لأن المصدر بأمس الحاجة إلى عدة رساميل ومنها التسيل النقدي على العرض المبرم لتأمين السيولة لعمليات التشغيل ويعد نظام الإقراض لعقود التصدير الأكثر أماناً وضماناً عالمياً كإقراض لأن المصدرين هم أصحاب القواعد الاقتصادية المتينة والتي تعمل ضمن قاعدة صناعية أو زراعية كبيرة.

واستطرد قائلاً: نتمنى أن تحذو باقي البنوك حذو بنك البركة مبدئيا لإقامة قسم تمويل صادرات داخل كل بنك لتمويل الصادرات وبالنسبة للاتفاق مع بنك البركة نرحب بالتعاون مع بنك البركة الذي كان رائدا بتقديم كل التسهيلات والخدمات لكل ما هو مفيد لرجال الأعمال والقطاعات الصناعية والزراعية والتصديرية.